العدد (1942) السنة الثامنة - السبت (23) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

العاطلون عن العمل

إحسان شمران الياسري

أجزم إن بعض من سيرى هذا العنوان لن يقرأ الموضوع، لأنه عنوان قديم لموضوع قديم. فقد سمعنا عن (جيش) من العاطلين و (جيش) من الخريجين، ونحن بالأصل أهل (عُقدة) من (الجيوش).. فهذا (جيش محمد)، وهناك (جيوش) لبقية الخلفاء الراشدين والأئمة والمدن المقدسة. وبمقاربة بين جيش العاطلين، ومستوى كلف قوة العمل، وحكاية سمعتها من أحد أقاربي عن موعده مع (اللبّاخ) لإنجاز (لبخ) البناء الجديد، حيث كان أقرب موعد ممكن (٤٠) يوماً، أجد إن موضوع العاطلين عن العمل يجب أن يتم التمييز فيه بين قوة العمل الراغبة بالعمل وقوة العمل التي تنتظر طرق الأبواب عليها من قبل جهة حكومية تُحضر لها الوظيفة وتنجز لها الإجراءات كافة بما في ذلك الفحص الطبي بشأن اللياقة البدنية.

وأنا هنا لا أستخف أبداً أبداً بمشاعر العاطلين عن العمل، كما لا أقلل من شان مشاكل التلاؤم والانسجام مع العمل عندما لا يكون ضمن اختصاص الشخص أو خارج رغبته..

وأنا انظر بمرارة إلى مئات الشباب، وبعضهم تجاوز سن الشباب، وهم يسرحون بعربات النقل الخشبية في (الشورجة) ينتظرون من يطلب خدمتهم، واحياناً أُقدّر إن كان خريج زراعة أم علوم سياسية أم فندقة..

كما أفهم إن التعيين المركزي أصبح من الماضي، حتى الاختصاصات العزيزة أصبح تعيينها غير متاح باستمرار.. فلم يَعُد تعيين المهندس أمراً مفروغاً منه، وكذا خريج معاهد المعلمين. ولا أدري إن كان خريج كلية الطب لديه مشكلة أيضاً..

باعتقادي إن مشكلة العاطلين لن تحلها الدولة بقرار جمهوري.. بل إن الدولة تضاعف سنوياً هذه المشكلة بتخريج مئات الألوف من الشباب من الجامعات والمعاهد..

إن من يحل مشكلة العاطلين عن العمل هو القطاع الخاص ونهضته المنشودة، وقانون للتقاعد يوفر ضمانات للعاملين لدى هذا القطاع.

العديد من الشباب لا يتحمسون للعمل لدى القطاع الخاص، لأن المستقبل (غير مضمون لديه)، والضمان الوحيد لدى القطاع العام ومؤسسات الدولة.

لذا فالمدخل الآخر لجعل القطاع الخاص جاذباً للشباب، هو وجود قانون للضمان وللتقاعد، يضمن العامل في هذا القطاع بآليات واضحة. وهيئة التقاعد الوطنية تعمل حالياً مع البنك الدولي ومؤسسات عراقية معتبرة على تأسيس بُنية تحتية رصينة وتشريعات آمنة، وهي بحاجة إلى إطلاع الجمهور على هذه الجهود ليطمئن المجتمع إلى وجود نوايا جادة لترتيب أمور العاملين في الدولة العراقية.

فالعراق دولة مميزة في إن مشكلته ليست في الموارد بل في إدارتها، بينما تعاني معظم الدول ندرة الموارد مع وجود كفاءة في إدارة الموجود من هذه الموارد.

ihsanshamran@yahoo.com

الفكـــر الديني مواكبـــة للعصـــر أم التناقض معه؟

حسين علي الحمداني

بين الحين والآخر تطرح فكرة تحديث وتجديد الفكر الديني ، وهذه الطروحات تتزامن عادة مع وجود أزمات فكرية وتصادمات غايتها تشويه الإسلام وبث الفرقة بين صفوف أبنائه أو جعل هذا الدين طرفاً في معادلة الصراعات الدولية من جهة ومن جهة إبراز هذا الدين السماوي بغير الصورة التي يحملها والمبادئ التي يؤمن بها وفي مقدمتها نبذ العنف والتطرف .

لذا فإن اتباع المنهج الواقعي القائم على العلم والمنطق وروح النص القرآني المتجدد هو السبيل الوحيد للوصول إلى الحقيقة ، والبحث هذا يتحقق حيث نتحرر من الانطواء على الذات والانغلاق ، والانفتاح على الغير بحوار عقلاني منفتح، لأن الحقيقة لا يملكها الفرد المنعزل ولا الحضارة المنطوية على ذاتها. ويبدو أن النظريات والأفكار والعلوم والحضارات لم تنشأ ولم تزدهر إلا بالانفتاح والحوار والاستفادة من الغير، ولعل علم الأصول وتطوره في الفكر الإسلامي في عصوره الأولى نموذج لهذا الانفتاح والحوار.

والإسلام ذاته في قرونه الأولى كان يبحث عن الحداثة ويتواصل معها، فكانت هنالك سلسلة مترابطة من الأحداث الفكرية التي جعلت من الإسلام دين أمم كثيرة وشعوب ما كانت لتدخل الإسلام آنذاك لولا مجموعة من القيم والممارسات التي جعلت من هذا الدين مرغوبا لدى هذه الشعوب والأمم .

فأنشئت مدارس فكرية وعلمية عديدة في أمصار العالم الإسلامي وانبثقت مع مرور الزمن أفكار ورؤى كانت غايتها بالتأكيد أن يواكب الدين الإسلامي العصر ولا يتناقض معه بحكم إن الإسلام كدين لم يكتمل في يوم واحد بل احتاج إلى عقدين ونيف من السنوات لتكتمل الرسالة ، وهذه فترة زمنية استطاع فيها الإسلام أن يترسخ عبر التدرج حينا وبناء القناعات حينا آخر .

وهذا يجعلنا نستنتج بأن الدين الإسلامي واكب تطورات كثيرة في الـ٢٣ سنة التي أكتمل فيها القرآن الكريم وانتقل فيها من مكة القرية إلى يثرب المدينة بل وتعداها إلى الحبشة وما حول المدينة المنورة .

فكانت الدولة الإسلامية في عهد الرسول (صلى الله علية وآله وسلم) ومن بعده قائمة على الانفتاح والتسامح من جهة ومن جهة ثانية انفتحت بشكل كبير على الأمم والأديان الأخرى، فكان هنالك ما يشبه الحوار الحضاري بين العرب المسلمين وغيرهم حتى وصل الإسلام إلى إسبانيا عابرا المتوسط حاملا لواء القيم التي مهدت له البقاء أطول فترة .

إذن الدين الإسلامي هو دين تجديد وإلا لاكتفى بأن ينتشر في الجزيرة العربية فقط ، وعندما نقول دين متجدد لأنه رسالة ليس للعرب وحدهم بل للعالم بأجمعه ، هو دين كل زمان ومكان ولا يمكن أن ينغلق على ما أنجز في عصر من العصور لأن ذلك سيحول هذا الدين إلى تراث جامد غير قابل للتطوير والتجديد وسيأخذ القالب الذي توقف عند الآخرين .

في زمننا المعاصر هذا وجدنا الكثير من مفكرينا يطرحون بشكل متأخر فكرة تحديث وتجديد الفكر الديني، فالأمر يتعلق هنا بتحديد دور ومكانة الإسلام في صياغة المستقبل الأخلاقي والفكري، وبالنتيجة التنظيم السياسي والاجتماعي، للمجتمعات المسلمة.

لكننا هنا نجد بأن طرح هذه الأفكار بعد قرون طويلة من الصمت ، هذه القرون شهدت جموداً فكرياً واكتفاء بما أنجز وسط تطور هائل شهدته الأمم الأخرى وسبب ذلك هو أن الفكر الديني ابتعد عن المنهج العلمي الدقيق في تناول القضايا المعاصرة واكتفى أغلب مفكرينا بالنظر للدين كتاريخ فحسب شأنه في ذلك شأن الكثير من الحوادث التاريخية .

لذا فقد تاه الفكر الديني في متاهات خطيرة انعكست على حياة أتباعه الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.وخطر هذا الاضطراب وعدم نقد المفاهيم يتعدى ذلك إلى العلاقات البينية والعلاقات الكونية مما يعني عدم تحقيق الاستخلاف واستعمار الارض والمشاركة في الحضارة، بل يعني إعاقة عجلة الحضارة القائمة والمتحركة.

لذا نحن أمام مجموعة كبيرة من المفاهيم والمصطلحات بغية مراجعتها وإعادة تركيبها وفرزها وفق آليات المنهج العلمي وليس الكلاسيكي الذي اعتدناه في السابق .

ومن الطبيعي جدا أن لا نستخدم ذات الآليات النمطية في عملية تحديث وتجديد الفكر الديني ، لأن هذه الآليات كانت أحد عوامل التراجع لعدة قرون .

وهذا ما توصلت إليه الكثير من الجماعات الإسلامية سواء في الجزيرة العربية أم المغرب العربي أم حتى في مصر وغيرها ، اليوم نجد دعوات صريحة وعلنية للمراجعة بعد أن كانت هذه الدعوات تكبح في مهدها قبل ولادتها ، بالتأكيد هنالك أسباب كثيرة لعل في مقدمتها استخدام الإسلام كغطاء شرعي للكثير من النزعات الفردية الهدامة التي تؤسس وتنظر لرسم صورة سيئة للإسلام عبر عمليات همجية هنا وهناك ، الشيء الآخر ما يصدر من فتاوى هي فوضى أكثر مما هي فتوى من أشخاص بعيدين جدا عن الأهلية لإصدار هذه الفتوى أو حتى إبداء الرأي في مسائل بسيطة ، وهذا ما انتبهت إلية المملكة العربية السعودية بتحديد جهة الإفتاء في مجموعة من العلماء رغم تحفظ البعض على هذا القرار باعتباره يمثل فرض إرادة الدولة على رجل الدين أو ما يمكن تسميته بمأسسة الإسلام أي جعل الإسلام مؤسسة تابعة للدولة.

وبالضرورة فإن واحداً من التعقيدات التي كبلت مسألة التجديد في الإسلام هي محاولة الدولة في عالمنا العربي والإسلامي السيطرة على التوجهات الدينية بما لا يتعارض وسياستها العامة في الكثير من القضايا المهمة والحيوية سواء أكانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية .

إذن نحن علينا في بداية الأمر أن نؤسس لمصالحة إسلامية – إسلامية جادة بعيدة عن عقدة التاريخ وحوادثه وان تكون هذه المصالحة على المنهج العلمي ، لأننا نعيش الآن قطيعة في ما بيننا وعلينا إزالة هذه الحواجز لأنها العائق المهم في تجديد وتحديث أفكارنا وبالتالي تحديث الفكر الديني .

هذه القطيعة هي السبب الرئيسي في تأجيج العنف الطائفي سواء ما حصل في العراق أو ما يحصل الآن في باكستان وما شهدته مدينة كويتا الباكستانية مؤخرا من استهداف لتجمعات دينية من جماعات متطرفة هي الأخرى تتستر بالدين الإسلامي .

ما نحتاجه اليوم الوسطية التي غابت حتى عن الخطاب الإعلامي ، فالتطرف هو السائد والعنف هو اللغة التي يتحاور بها الأضداد بعيدا عن روح الإسلام ونهجه الثابت في الحوار وحقن الدماء.

الـدســتــور الـعــراقــي وتــشــكــيــل الـحـكـومـة

محمد صادق جراد

كيف تتشكل الحكومة العراقية دستوريا ؟ وهل يمكن للمتابع للشأن العراقي أن يكتشف مواطن الخلل إن وجدت في الدستور العراقي ؟ وهل نحن بحاجة لتعديلات دستورية من شأنها أن تؤسس لنظام سياسي طبيعي يكرس حكم الأغلبية السياسية بعيدا عما يسمى بالتوافقات والشراكة وغيرهما من المسميات التي لا يمكن تجاوزها وتجاهلها ؟

ومن أتيح له استقراء الأسباب و المعرقلات التي تواجهها القوى السياسية في العراق في عملية تشكيل الحكومة فسيجد بان النظام البرلماني المتبع في العراق يزيد من صعوبة تشكيل أي حكومة في ظل التنوع الديني والمذهبي والقومي والعرقي في هذا البلد الذي عرف عنه هذا التنوع منذ حقب وعصور بعيدة ، بل هو قائم بالأساس على التنوع.

لذا نجد بان إمكانية فوز قائمة واحدة بأية انتخابات صعبة جدا إن لم تكن مستحيلة دون الحاجة للتحالف مع القوى الأخرى، من أجل تحقيق النسب المئوية التي شرعها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

وهذه النسب لا تفضي إلى الشراكة الوطنية كما يتصور البعض بقدر ما هي تفضي للمحاصصة في مستوياتها القومية والفئوية بعيدا عن الكفاءة وبعيدة حتى نتائج الانتخابات ومخرجاتها التي يجب أن تحترم ولا يقفز عليها تحت أية تسمية .

من هنا نجد بأن النخب السياسية تشعر الآن بأن الجميع بحاجة للجميع للحصول على منصبه مما يضطرهم للتوافق وتقديم التنازلات في سبيل إرضاء الآخرين على حساب البرامج الانتخابية التي وعدوا بها ناخبيهم وبالتالي تكون نتائج الانتخابات كما أسلفنا ليست هي الفيصل في إفراز الأغلبية السياسية بقدر ما هي ممارسة جماهيرية تكون نتائجها بالمرتبة الثانية أو الثالثة بعد التوافقات وتقاسم السلطة وفق آليات غير ديمقراطية

ولقد نص الدستور العراقي في المادة الأولى ما يأتي (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق

في تعريف مبسط للنظام البرلماني نجد انه(انبثاق الحكومة من البرلمان، ومن الأكثرية البرلمانية بشكل أساسيّ. تمثل الحكومة أمام البرلمان لنيل الثقة، والحكومة تبقى مسؤولة أمام البرلمانِ الذي انبثقت منه وينبغي أن تظل مستعدّة للمثول أمامه على سبيل المساءلة والمحاسبة، وتُقال الحكومة إذا ما سحب البرلمان ثقته بها وفقاً لأحكام الدستور في البلد المعنيّ)أما في النظام الرئاسي فإذا أخذنا التجربة الأمريكية على سبيل المثال، والتي يتضح نظامها الرئاسي في شدته وتطبيقه بأقصى حد ممكن في دستورها من حيث حصر السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية الذي ينتخبه الشعب والفصل الشديد بين السلطات، فرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي منوط به السلطة التنفيذية وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثانية من دستور،الولايات المتحدة الأمريكية حيث جاء فيها (تناط السلطة التنفيذية برئيس الولايات المتحدة الأمريكية) وهو الذي يشغل هذا المنصب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بانتخاب جديد .وهكذا صار من الأهمية بمكان في الأنظمة الجمهورية ان تلتزم دستوريا في النظام الرئاسي حيث يتولى الشعب انتخاب رئيس للجمهورية بواسطة الاقتراع العام وهكذا يحصل الرئيس على قوته ومكانته التي تتساوى مع قوة البرلمان وشرعيته الديمقراطية والشعبية .

وبالرغم من المشروعية والشعبية التي يحصل عليها رئيس الدولة في النظام الرئاسي إلا انه يبقى بحاجة إلى الحكمة والكياسة في القيادة ليتمكن من كسب المؤيدين في البرلمان لأنه يعتمد بشكل كبير على الأعضاء الذين يناصرونه حزبيا في البرلمان لكي يسعى لتأسيس أغلبية برلمانية تدعم سياسته في إدارة البلاد .

وهكذا يستطيع المراقب المنصف للمشهد السياسي في العراق أن يدرك ان النظام الرئاسي فيه الحل لمشكلاتنا في العراق حيث تعمل الانتخابات على حل الأزمة وليس توليدها، وبمعنى آخر ان الانتخابات ونتائجها في النظام البرلماني الحالي في العراق تضعنا أمام صعوبات كثيرة في تشكيل الحكومة في ظل النتائج المتقاربة للكتل الفائزة ،أما الانتخابات في ظل نظام رئاسي فهي تحدد من سيفوز عبر التنافس في اكثر من جولة انتخابية كما هو في النظام الفرنسي الذي يعد من أنظمة الحكم الديمقراطية الراقية في العالم .

الديمقراطية والتوافقات السياسية

إيمان محسن جاسم

هل بات المشهد السياسي العراقي مفتوحا على آفاق جديدة أم أنه سيدخل في نفق آخر مع بداية تشكيل الحكومة العراقية القادمة ؟ وما هو دور النخب السياسية بعد إعلان التحالف الوطني مرشحه لرئاسة الوزراء ؟

يمكننا أن نقول بأن الانتخابات التي جرت في السابع من آذار الماضي لم تفرز كتلة فائزة بل أفرزت مجموعة كتل وكيانات سياسية حصدت بعض المقاعد وكان المشهد السياسي بعد إعلان النتائج مفتوحا على جميع الاحتمالات من أجل تكوين كتلة برلمانية يمكنها تشكيل حكومة عراقية جديدة استنادا لمواد الدستور العراقي ، هذا الدستور الذي فسرته القوائم كافة وفق رغباتها وسخرت وسائل إعلامها لهذا الغرض على الرغم من وضوح الكثير من مواده التي لا تقبل التأويل.

وكان من الطبيعي جدا أن تكون هنالك تحالفات بين كتل حصدت مقاعد في البرلمان وهذا ما حدث في تشكيل التحالف الوطني كرد فعل طبيعي جدا من أجل تكوين الكتلة البرلمانية الأكبر في البرلمان وهذه الكتلة تمثل أكثر من الثلث وبالتالي فبدونها لا يمكن تشكيل حكومة خاصة وان بوابة تشكيل الحكومة العراقية تمر من منصب رئيس الجمهورية الذي يجب أن يحظى بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان ، أي يجب أن يكون هنالك توافق بين ثلثي أعضاء البرلمان على هذا المنصب الذي من خلاله سيتم تكليف الكتلة الأكبر بتشكيل الحكومة،وهذا يعني في ما يعنيه بأن منصب رئيس الجمهورية يحتاج لغالبية الثلثين، بينما رئاسة الوزراء تحتاج للنصف زائد واحد وهذا أمر ربما يزيد المشهد السياسي العراقي تعقيدا لأن مفهوم الأغلبية هنا لا معنى له إذا ما تجاوز نسبة ٥١٪ إلى نسب أعلى حيث تتحول الصيغة إلى توافق سياسي وهذا التوافق من الممكن أن يزول في أية لحظة وندخل في أزمة دستورية وسياسية .

والمتابع للحراك السياسي في البلد منذ إعلان النتائج وحتى إعلان التحالف الوطني عن مرشحه لرئاسة الوزراء لم يجد ما يوحي له بأن ثمة حراكاً سياسياً فعلياً من شأنه أن يخرج البلد من أزمته السياسية الخانقة وسط تمسك الجميع بطروحاتهم ومطالبهم التي أحيانا كثيرة تتعدى حدود المقبول وفق الاستحقاق الانتخابي .

وبالتأكيد هذا أدخل البلد في دوامة كبيرة وعطل الحياة النيابية فيه إلى درجة أضطرت معه منظمات المجتمع المدني العراقي لتنفيذ اعتصام أمام مبنى البرلمان لحثهم على الإسراع في تشكيل هذه الحكومة .

وتعطيل تشكيل الحكومة أنعكس سلبيا على الكتل السياسية من حيث اهتزاز صورتها أمام المواطن العراقي الذي أعلن بصراحة بأنه لم يكن ينتظر من الذين انتخبهم أن يدخلوه في هذا المأزق المتردي ، وبالتأكيد فإن الكثير من النخب السياسية أدركت هذا وربما سمعته من خلال اللقاء المباشر مع المواطنين ، وبالتالي فإنها سعت لتكون العنصر الحاسم في الخلاص من دوامة المفاوضات الشكلية والدخول لمرحلة الجدية في العمل السياسي الذي يتطلب كما يعرف الجميع المرونة والحوار وعدم غلق جميع المنافذ التي من شأنها أن تكون مخرجا حقيقيا للسياسي العراقي والبلد بصورة عامة .

وهنا نجد بأن واحدة من أهم مشاكل الكثير من القوائم السياسية هي تعدد القيادات في داخلها بحكم تعدد الكتل والأحزاب والشخصيات المنضوية فيها ، وبالتالي فإن هذه القوائم إن كانت قد حافظت على وحدتها الشكلية في الأشهر الماضية لكنها بالتأكيد لن تستطيع المحافظة على هذه الوحدة في الأيام والأسابيع القادمة مع تقادم الزمن ودخول المفاوضات مراحلها الجدية التي وصفها البعض بـ" تقاسم المناصب " وبالتالي فإن الكثيرين سيجدون أنفسهم في حل من التزاماتهم مع قوائمهم التي اتخذت موقفا مسبقا من عدم المشاركة في الحكومة القادمة لأسباب عديدة ومتنوعة .

عدم المشاركة في الحكومة هو الدور السلبي الذي يرفضه الناخب العراقي ولا يمكن له أن يراهن في الانتخابات القادمة أو حتى انتخابات مجالس المحافظات القادمة على شخصيات وأحزاب وكيانات تتسرع في اتخاذ قرارات إستراتيجية ومهمة لأسباب غير مقنعة وبالتالي فان مستقبل الكثير منها بات محكوما بموقفها من الحكومة القادمة خاصة أن هذه الفترة أفرزت الكثير من المعطيات للناخب العراقي الذي بات على دراية تامة بمجريات البلد وبالتأكيد فانه لا يريد تكرار هذه التجربة في السنوات القادمة .

واليوم نجد بأن المشهد السياسي مشابه تماما لما كان عشية إعلان النتائج ولكن هذه المرة بطريقة مختلفة تبدو أكثر وضوحا وتشكل مأزقاً حقيقياً هذه المرة للكثير من النخب السياسية التي عليها أن تحسم أمرها بسرعة بعد أن أخذت الوقت الكافي من المناورات والتصريحات في الأشهر الماضية .

وربما يتوقف المستقبل السياسي للكثير منها في مدى جديتها في تلبية طموحات ناخبيها الذين كما أشرنا تغيرت الصورة لديهم بدرجات عالية ستنعكس سلبا في المستقبل القريب على هذه الأحزاب والقوائم والشخصيات بعد أن وجد هذا الناخب بأن البرامج الانتخابية التي انتخب على أساسها وقد ذهبت لتحل محلها طموحات شخصية لا تتعدى هذا المنصب أو ذاك وبالتالي ثمة خيبة أمل انتابت المواطن بسبب ذلك.

تـداعـيـات الـتـطـرف الـديـنـي و الـفـكـريِ

أصبح التطرف الديني في وقتنا الحاضر عاملاً أساسياً من عوامل نشر الكراهية والأحقاد بين شعوب العالم أكثر من أي وقت مضى وذلك بسبب انتقال التطرف الديني من حالة اعتقاديه خاصة لأشخاص معينين أودين ومذهب معين إلى ظاهرة عدوانية خطيرة تهدد الأمن العالمي والسلم الأهلي لأكثرية دول العالم وما يشهده عالمنا اليوم من أعمال إرهابية وتهديدات خطيرة تكشف عن جسامة هذا الخطر الذي يهدد الإنسانية جمعاء حيث لا ينتهي عند جغرافية معينه أو حدود معلومة.

إياد مهدي عباس

وبما إن الموضوع له جذور عقائدية دينية لها علاقة بالعقل والفكر ارتأيت أن اطرح الموضوع من هذا الجانب. فعندما خلق الله العقل في الإنسان جعل له القدرة والهيمنة على غرائز الجسم وأهوائه وجعله بمثابة نبي داخلي يقوّم سلوك الإنسان فهو البوصلة التي توجه الإنسان وغرائزه بالاتجاه الذي يرضي الخالق ويبتعد عن أذية المخلوق، وهذا ما تميز به الإنسان عن المخلوقات الأخرى. ويتوقف حساب كل فرد على صلاحية هذا العقل وسلامته فإذا أصابه عطل ما تتدخل العدالة الإلهية على الفور وتوعز إلى الملائكة الكتّاب أن يتوقفوا عن الكتابة حتى يعود إليه عقله، وهذا ما أكده مضمون الحديث النبوي الشريف (رفع القلم عن ثلاث) ومن ضمن الثلاث الذي رفع الحساب عنهم المجنون حتى يعود إليه عقلة . ولم يتوقف لطف الله اللطيف بخلقة على العقل واعتماد الإنسان علية فقط بل أرسل إلية الأنبياء والرسل وعلى فترات متعاقبة من الزمن كي يبرمجوا هذا العقل وفق منظومة متكاملة من الأخلاق والقيم الدينية السماوية على فق قاعدة لا ضرر ولا ضرار، كي يحظى هذا الإنسان بسعادة الدارين لكن الذي يحصل دوماً وعلى مر الأزمان وفي مختلف الأديان بروز من يريد تشويه هذه المنظومة المتكاملة من خلال إتباع الأهواء الضالة والمضلة وغير المنضوية تحت سيطرة العقل السليم والسوي وغالباً من يلعب هذا الدور الخطير الذين يَدعون الوصاية على دين الله وذلك من خلال اجتزاء النصوص الدينية وتفسيرها بالشكل الذي يخدم أهواءهم الشاذة وأفكارهم المتطرفة لذا وصموا الدين بوصمة التطرف علماً إن الأديان السماوية بعيدة كل البعد عن منهج التطرف، لان الدين هو عبارة عن مجموعة قواعد وتعاليم جاءت لتنظم حياة الإنسان وتحل جميع الرموز والشفرات المعقدة التي تعيق مسيرة حياته الدنيوية، لذا يقول الرسول (ص) (جئتكم بالشريعة السمحاء ليلها كنهارها) فهي واضحة وضوح النهار لأهل العلم والاختصاص وليس لكل من ادعى التدين والفهم. فالتطرف يأتي من قصور في فهم النصوص الدينية من قبل أناس غير مؤهلين لشرح هذه النصوص ومن ثم الإفتاء بها، لذلك حذرنا القرآن الكريم من سؤال هؤلاء المتطفلين على الدين وان نأخذ الأحكام الشرعية من حيث أمرنا الله فيقول في كتابة العزيز (اسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) فمن هنا يبدأ التطرف الفكري عندما لا تؤخذ الفتاوى الدينية من أهل الذكر الذين فهموا الدين فهم دراية لا فهم رواية .وكنتيجة لهذه الانحراف الفكري والديني ظهرت شريحة من المتطرفين الذين يرون قتل الناس الأبرياء جهاداً فاستباحوا الدماء والأموال والأعراض وانتهكوا كل ما هو مقدس عند الله وعند الناس ولا يردعهم أي رادع من ضمير فهم كالأنعام بل أضل سبيلا والعجيب نرى البعض من هؤلاء يهرب من بلده ويلجأ إلى بلدان غير إسلامية محكومة بقوانين وضعية منسجمة مع عادات وتقاليد شعوب تلك التي تسمح له أن يعيش فيها برفاهية وكرامة وله من الحقوق ما لا تقل عن حقوق رئيس تلك الدولة، ثم ما لبث حتى يقوم بتشكيل خلايا إرهابية ومن ثم يمارس هواية القتل الجماعي من خلال جمع المواد المتفجرة وزرعها في الأماكن العامة حيث يتجمع الناس باسم الإسلام والجهاد !!! وعندما تكون ردة فعل بعض شعوب تلك الدول بإطلاق بعض الإساءات التي تمس ثوابتنا والتي هي مرفوضة من قبل الجميع نشاهد خروج المسيرات الاحتجاجية المليونية الغاضبة ضد هذه الإساءات!! وهو حق طبيعي أن يدافع كل إنسان عن اعتقاده، ولكن أليس من الإنصاف أن نعالج الأسباب التي أدت إلى هذه الإساءات قبل أن نحتج على النتائج وان نحتج بنفس القوة على من يقوم بتشويه ديننا الحنيف ويقتل الأبرياء بكل وحشية؟! ولماذا هذه الازدواجية في التعامل مع الآخرين ألم يأمرنا ديننا الحنيف أن نقول كلمة الحق ولو على أنفسنا وان نقف بوجه الباطل مهما كان دينه وانتماؤه ألم يقم هؤلاء المجرمون بالإساءة إلى كتاب الله قبل غيرهم عندما يحللون قتل النفس التي حرم الله قتلها إلاّ بالحق. إن الخطر الذي يواجه العالم وبالأخص أمتنا الإسلامية بسبب هذا التطرف الدموي كبير ، وتقع المسؤولية الشرعية والأخلاقية أولا على علماء الدين من جميع المذاهب والأديان والملل الذين يرون الباطل ولا ينهون عنه، وأيضا على أصحاب الأقلام و الفكر والمؤسسات الإعلامية والتربوية. وتقع المسؤولية أيضا على عاتق كل المنظمات والمؤسسات الدولية كمنظمة حقوق الإنسان والانتربول ومحكمة العدل الدولية وهيئة الأمم المتحدة، وأن تقوم بفرض عقوبات على كل دولة تتبنى هذه الأفكار وان تبتعد هذه المؤسسات عن سياسة الكيل بمكيالين!! وان لا تتخذ من شعار مكافحة الإرهاب وسيلة لفرض ضغوطات سياسية على بعض الدول الإسلامية وترك دول أخرى كإسرائيل تفعل ما تشاء وتقتل من تشاء . فالمسؤولية مشتركة وعلى الجميع أن يمارسوا دورهم وان تتضافر الجهود للتصدي للقضاء على هذه الظاهرة المستشرية والخطيرة .